

لا نعلمها كما متر فتحقق عمومها لا يتوقف على كونه جامعا للقدمه **قوله** يضر بضمه المامضاع
اضر الرباعي ولا يجوز الفتح لان المفتوح متعد بنفسيه لا بالبا تا **قوله** فنيه ما يذكر اشار
الي ان هذا الريم الاعلى تقر كون السباعه مطلقا من تقيض القدمه المنوعه ونفسها
وهو قليل لا يكاد يوجد في كلام العقلاء كما اذا قال الممثل هذا ليس بضاحك لانه ليس بشان
فقال السابق لانه ليس بانسان لم لا يجوز ان يكون موجودا فان كونه موجودا الذي
استدبه التادل اعتر مطلقا من نفس المنوع وهو كونه ليس بشان ومن تقيض المنوع وهو
كونه انسانا لصداق الموجود بالانسان وغير الانسان اما على تقدير كونه اعم من وجه
من نفس القدمه المنوعه كما هو الغالب كان تبدل في المثال المذكور موجودا ويجوز ان لا
يتعد الا لا يتعد فقه الممثل اصلا ذكره المرعشي **قوله** او نقض عطف علي منع **قوله**
وهنا محمول على ظاهره اي الاساد ههنا محمول على ظاهره لا تاويل فيه لتعلق النقص
بمجموع الدليل بخلاف قوله سابقا منع كما مر وهذا مبني على ما هو المشهور من ان
النقض الامحالي ابطال مجموع الدليل وذهب الرازي الى انه ابطال مقدمه غير معينه
فيحتاج الى التاويل السابق لكن المصنف والشراعي الاول **قوله** وههنا سوال لا يجاب
بانا لان اسم الماد بالخلاف للحكم فقط بل مطلقا لثقله لثقل الصحة لاستقلال
فساد اخر سلبا ذلك لكن لان اسم الماد للحكم التاموي فقط بالحكم اللازم للدليل مطلقا
سلبا ذلك لكن لان اسم الماد في العبارة ما يقتضي الحصر وعلى تسليمه فلا بد ان نقول **اصطلاح**
ولا مشاعه في الاصطلاح **قوله** اما الخلف للحكم راجع لقوله يقال والقول لا جازم
قد يحتاج عدم الصحة معه الى الدليل وقد يكون بديهيا اما الوجهل راجعا الى قوله خبر
صحيح كانه كلامه فاصر على النظري الا ان يجعل بالنسبه للبرهاني تبينها وقد يقال اذا
كان عدم الصحة بديهيا كان الدليل مستلزما فسادا وهو في نفسه بلاهه العقل فهو
داخل في القسم الثاني فلا تصور على هذا ايضا **قوله** فسادا اخر كما ذكره في التسلسل
قوله ولو فتر اي الضمير **قوله** على ما قبله اليه **قوله** لاختلاف سياق الكلام
لاختلاف مرجع الضمير وايض للمعارضه اي بالمعنى المناسب لقول المصنف بدليل الخلاف
وهو مقابله الدليل بدليل الخلاف اما بمعنى اقامه الدليل على خلاف ما اقام عليه
للخصم الدليل فليست فقه في الدليل دون المدعي لكن هذا المعنى لا يناسب قول المصنف
بدليل الخلاف **قوله** ونفيضه عطف تضيير والمراد ما يدعي على التقيض ولو تروما كما اذا
دعي على مساوي التقيض او الاضغنه والتمثل الثلاثة فقول اذا ادعي الممثل لا ينسب اليه شي
واستدل عليه فعارضه السائل لها ما بانبات انسانيته او بانبات ضاحكته او بانبات انه
نبي

زيجي كان يقول في الاول هذا ناطق وكل ناطق انسان **قوله** الثاني هذا ناطق وكل ناطق ناطق
وفي الثالث هذا ادعي سود وكل ادعي اسود **قوله** عن دليل الممثل اي لامن جميع
الوجوده ولا تم تصورا لمعارضه بينهما بل باعتبار الصورة وغالب المادة كالصغري والمركب
مثاله ان يقول الفيلسفي العالم قديم لانه اثر القديم ولا ينشئ من اثر القديم فيقول السني
العالم حادث لانه اثر القديم ولا ينشئ من اثر القديم **قوله** العامة الوجود معني عموم
ورودها انه يستدل بها على كل شي حتى التقيضين كان يقال هذا الشيء لذى وجوده
مستلزما للطلب اما ان يكون موجودا او معدوما واما ما كان مثبت المطلوب فاذا تبدل
به الفيلسفي على قديم العالم فنستدل به على حدوثه معارضه له به ورده الصحيح ان يقال
تختار انه معدوم ولا نسلم تبوت المطلوب لانا نختار انه معدوم ذاته وصفتها التي هي
استلزامه عدم المطلوب ذكره المرعشي **قوله** قديما لانه قلب دليل المستدل بدليله **قوله**
او كان صورته كصوره اي مع اختلاف المادة والملاذ باختلاف الصورة ان يكون الدليل
من الضروب الاول من الشكل الاول مثلا **قوله** بالمثل يتم اثل الدليلين صورة ماثما
الوضوء عبادة وكل عبادة تحاب لنية فيقول المعارض الوضوء نظافة وكل نظافة مستغنية
عن النية **قوله** والا اي ولا يمكن دليل المعارض عين دليل الممثل ولا يهوت بان
يتحد مادة لا صورة او يختلفا مادة وصورة فعارضه بالغير فري قسما فالاول كان
يستدل الممثل على مادة عامه بمخالفة عامة الوجود فيعارضه المقابل بآراء تلك المخالفة
دليل على تقيض مدعي الممثل بصورة اخرى غير الصورة التي اختارها الممثل والثاني
كان يقول المعارض في المثال المتقدم الوضوء نظافة ولا ينشئ من النظافة تحاب لنية
واما اقتضى الاتحاد في الصورة المثلية دون الاتحاد في المادة مع ان كلا منهما مجزئ الدليل
لان الصورة اشرف لان بها وجود الشيء بالفعل بخلاف المادة بالقوة **قوله** ولما كان الخ
اشار الى ان الفاء فصحة وعليه اعترض من وجهين احداهما ان ما لا يجاب بانها كما
هو منصوص ثانيا ما ات العطف منات فهو ولي لعدم احواله الى تقدير والمعطوف عليه
قوله منع الخ وخايرة الفاء التبيهه على ان صيرورته مانعا انما يكون بعد وظاهره لضم
الاول **قوله** صرت مانعا اي متمكنا من المنع والطلب للمثل كما اشار اليه **قوله** اي
ساربا محل المنع على المعنى الاعتر الصادق بالوظائف الثلاثة **قوله** فامر غير معتد به
اي لا تعللا لوقوعه في محاورات المحققين ولا عقلا لجولات الدليل الثاني للممثل فتمت
عدم اظهره انضم اليه دليله الاول فيحصل له قوة على المعارضه **قوله** على المناقض
اي المانع بالمعنى الاضغض **قوله** وهو العلم اي من اللفظ لانه الشايح والمتبادر اليه